المجلس وافق على المداولتين وأحال القانون إلى الحكومة

إقرار تعديلات «الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية»

سمير خضر ورياض عواد

أقر مجلس الأمة في جلسته العادية أمس تعديلات القانون 8 / 69 في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية بمداولتيه الأولى والثانية وأحاله إلى الحكومة.

وكان المجلس قد ناقش التقرير الواحد والعشرين للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع قانون بتعديل المادة (17) من القانون، واقتراحين بقانونين لتعديل بعض أحكام القانون، وجاء نص القانون الذي وافق عليه مجلس الأمة، كما يلي:

(مادة أولى):

يستبدل بنص المادة (17) من القانون رقم (8) لسنة 1969 المشار إليه، النص التالي:

مادة (17):

1 – كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

2 – كل مخالفة للقرارات والتدابير المنوه بها في المادة (15) من هذا القانون، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

3 – كل من علم أنه مصاب بأحد الأمراض السارية وتسبب عمدًا في نقل العدوى إلى شخص آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وشهدت مناقشة التعديلات بعض التحفظات النيابية على تعديلات القانون كما انتهت إليه اللجنة الصحية فيما يتعلق بعقوبة الإعدام والتي تحتاج إلى تعديلات على قانون الجزاء، إضافة إلى تقييد القاضي بمدة محددة لإصدار الحكم وهو ما اعتبرته بعض المداخلات النيابية ثغرة قانونية قد تؤدي إلى إبطال القانون بعد إقراره.

وإلى ذلك أشاد نواب خلال مناقشة التعديلات بالجهود الحكومية في مواجهة الأزمة، مؤكدين استعداد المجلس للدعم التشريعي للقوانين كافة ذات الصلة والتي تعين الحكومة على القيام بواجباتها تجاه تلك الأزمة.

كما أعرب وزير الصحة الدكتور باسل الصباح عن شكره لمجلس الأمة على سرعة تفاعله مع التعديلات المطلوبة بما يعزز الجهود الوقائية للحكومة في مواجهة فيروس كورونا

المجلس يوافق على قانون المرافعات المدنية والتجارية

وافق مجلس الأمة بالأغلبية في مداولتيه الأولى والثانية على التقرير الحادي والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية المقدم من النواب د. بدر الملا وصالح عاشور وعمر الطبطبائي ود. خليل أبل وعبد الله الكندري ويحيله إلى الحكومة.

واحتاج القانون أغلبية خاصة لإقراره بأثر رجعي، ففي المداولة الأولى لمشروع القانون وافق 57 عضوًا من إجمالي الحضور البالغ 57 عضوًا، فيما وافق 58 عضوًا على المداولة الثانية من إجمالي الحضور البالغ 58 عضوًا.

ويهدف الاقتراح إلى حفظ حقوق الأفراد حال حدوث الكوارث أو الأزمات أو الأوبئة أو أي مانع قهري مثل الحروب، وحالات الطوارئ، والكوارث الطبيعية، والأزمات والاضطرابات بوقف مواعيد المحاكم واستئنافها بعد انتهاء تلك الأزمات.

وخلال مناقشة التقرير قال مقرر اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال إن اللجنة قدمت تقريرها واستمعت إلى ملاحظات النواب وتم بحث هذا الموضوع في اللجنة التي حددت قانون الإجراءات والمرافعات والطعن في التمييز، لافتًا إلى أن هناك مقترحات ستقدم لتنظيم هذا الأمر.

من جهتهم شدد نواب على أهمية قانون المرافعات حماية للمتقاضين، مطالبين بإقرار هذا القانون بعد التعديلات عليه وإعادة صياغة المادة 17 بالشكل القانوني الصحيح على أن تكون واضحة وليست مطاطة تفاديًا للطعون.

وينص مشروع القانون بعد التعديل عليه على ما يلي:

المادة الأولى: تضاف إلى المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 المشار إليه، مادة جديدة برقم (17 مكررًا) نصها الآتي:

مادة (17 مكررًا): «في الأحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة أو التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، لا تحسب مدة التعطيل أو التوقف ضمن المواعيد الإجرائية المنصوص عليها في هذا القانون وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وقانون حالات الطعن بالتمييز على أن يستأنف احتسابها اعتبارًا من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل».

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارًا من 12/03/2020

الغانم للحكومة: جهد جبار ومقدر عند النواب والشعب

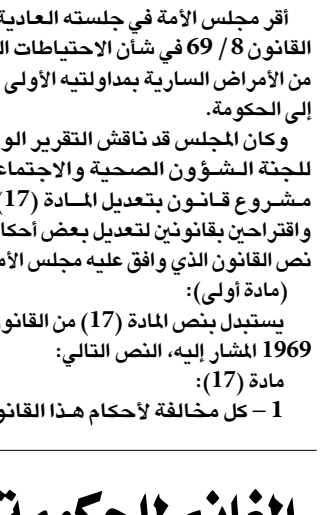

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن خالص الشكر والتقدير إلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على توجيهات سموه المتعلقة بإدارة أزمة فيروس كورونا المستجد والحكومة على الجهد الجبار الذي بذلته لمواجهة الأزمة.

وقال الغانم في كلمة خلال جلسة مجلس الأمة العادية أمس «نيابة عن نواب مجلس الأمة أوجه رسالة شكر وتقدير وتحية احترام لسمو أمير البلاد على ما جاء في النطق السامي أمس الأول الأحد وتوجيهات سموه أمس الاثنين وإدارة سموه لأزمة كورونا بحكمة وحنكة وذلك ما اعتدناه من سموه». وأضاف أن الشكر موصول إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكل من عمل ويعمل في الحكومة على الجهد الجبار الذي بذل خلال هذه الأزمة مبينًا أنه «يجب أن تعرفوا بأن هذا الأمر مقدر عند نواب مجلس الأمة والشعب الكويتي».

ووجه تحية تقدير وإجلال إلى الشعب الكويتي بكافة فئاته ومكوناته وخاصة من يعملون في الصف الأمامي من الكوادر الفنية وكل الفئات المعنية الأخرى من جهات عسكرية ومتبرعين ومتطوعين، واصفًا الشعب الكويتي بأنه «جسد لحمة وطنية لطالما تميز فيها المجتمع الكويتي في مواجهة أي أزمة».

وتقدم بخالص الشكر إلى نواب مجلس الأمة على تفاعلهم وتعاونهم وتعاضدهم وتساميهم فوق أي خلافات وأمور أخرى للوقوف صفًا وفريقًا واحدًا مع الحكومة والشعب الكويتي

الخالد: علينا تجنيب انزلاق بلدنا إلى هاوية لا نعرف لها قاعاً

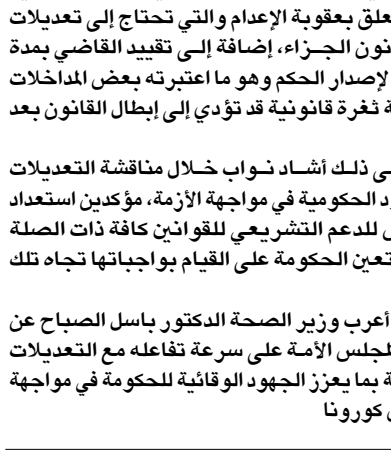

أكد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ضرورة استمرار الجميع في التعاون مع الحكومة لحماية الصحة العامة في الكويت ووجوب أخذ الدروس والعبر من المناظر المؤلمة التي تحصل في الدول نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد.

وقال سمو الشيخ صباح الخالد في كلمة خلال جلسة مجلس الأمة العادية «انتهينا من الشهر الأول في مواجهة الأزمة ونحن الآن في الشهر الثاني ونعرف جميعًا بأننا نواجه أزمة ليس لها مدى زمني محدد وعلينا استكمال إجراءاتنا لحماية الصحة العامة في الكويت من هذا الوباء الخطير».

وأضاف «نشاهد جميعًا مناظر مؤلمة في دول وعلينا الاستفادة من الدروس والاتعاظ من هذه العبر وتجنيب انزلاق بلدنا إلى هاوية لا نعرف لها قاعًا» داعيًا إلى الاستمرار في التعاون وعمل الجميع كفريق واحد من أجل خدمة البلاد.

وتقدم بالشكر والتقدير إلى الشعب الكويتي والمقيمين على أرض البلاد على تعاونهم والتزامهم بالإجراءات المتخذة من الحكومة والتعليمات الصحية المطلوبة لا سيما البقاء في المنازل والابتعاد عن التجمعات.

وثمن دعم ومساندة رئيس ونواب مجلس الأمة للحكومة في مواجهة وإدارة الأزمة الصحية وتخصيص جلسة مجلس الأمة اليوم لمناقشة ما يساعد الحكومة في إدارة الأزمة، مؤكدًا أن استكمال هذا التعاون والمساندة وتقديم المقترحات والآراء سيكون خير عون للحكومة في مواجهة هذا الوباء

تكليف «المالية» و«الميزانيات» إعداد تقرير عن إجراءات الحكومة لحماية الاقتصاد الوطني

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على طلب نيابي بتكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانيات البرلمانية أن تقدم كل منهما على حدة تقريرًا أو أكثر كل شهرين بشأن إجراءات الحكومة في حماية الاقتصاد الوطني وترشيد الإنفاق، وذلك حتى نهاية دور الانعقاد.

وقرر المجلس أن تقدم لجنة الشؤون المالية التقارير حتى نهاية الفصل التشريعي متضمنة متابعتها إجراءات الحكومة في حماية الاقتصاد الوطني والقطاعات التجارية والاقتصادية والخدمية والصناعية المختلفة.

كما تضمن القرار تكليف لجنة الميزانيات تقديم تقرير أو أكثر إلى المجلس كل شهرين أو حسب الظرف الوبائي حتى نهاية الفصل التشريعي متضمنًا متابعتها إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية والتعديلات اللازمة على الميزانية العامة واحتياطات الدولة.

وكان النواب أسامة الشاهين وخالد العتيبي وعبدالله فهاد قد تقدموا بطلب بهذ الاقتراح باعتباره يأتي في ظل اعتماد الدولة على النفط كمصدر رئيسي للدخل ونظرًا لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في الفترة الحالية مما يؤثر على ميزانية الدولة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام

نواب: ثناء شعبي وإشادات دولية بخارطة الطريق الحكومية لمواجهة «كورونا»

ثمن نواب في مجلس الأمة التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد، والتي وضعت خارطة طريق للحكومة توجت جهودها في مواجهة وباء كورونا العالمي بثناء شعبي وإشادات دولية بما حققته من نجاح في تحجيم الوباء وتحصين البلاد من تفشيه حتى الآن.

ونالت الحكومة خلال جلسة الأمس حظًا وافرًا من الإشادة النيابية التي بدأت باستقبالها وقت دخولها قاعة عبد الله السالم بالتصفيق رضاء عما بذلته من جهود خلال الفترة الماضية وقرارات جريئة في مواجهة الوباء العالمي.

وفي مداخلات لهم خلال الجلسة ثمن النائب عبد الله الرومي التوجيهات السامية، معربًا عن شكره للحكومة على جهدها المتميز، فيما أشاد النائب علي الدقباسي بإجراءات وزارة الصحة، داعيًا الله السلامة للجميع.

وقال النائب مبارك الحجرف إن «الحكومة قامت بواجبها، مطالبًا باستمرار جهودها على هذا النهج ووضع خطة لإجلاء الكويتيين في الخارج.

ومن جهته اعتبر النائب د. عادل الدمخي أن الحكومة نجحت في إدارة الأزمة لأنها عملت بعيدًا عن التدخلات السياسية، فيما أكد النائب خليل الصالح أن حصد الكويت الثناء الدولي جاء نتيجة لإجراءاتها الاستباقية لتحصين البلاد من وباء عالمي.

وأشاد بدوره النائب نايف المرداس بإجراءات وزارة الصحة وجهود العاملين في الصفوف الأولى في مواجهة (كورونا).

وعلق النائب د. عبد الكريم الكندري بقوله «الآن أصبح لدينا إحساس بجودة القرار الحكومي وتطبيق مبدأ الشفافية».

وقال النائب عبد الوهاب البابطين إن الحكومة تفاعلت خلال أزمة كورونا مع احتياجات الكويتيين فنالت إشادات شعبية، مؤكدًا أن الجميع في قارب واحد.

واعتبر النائب محمد الهدية أن جهود السلطتين خلال الأزمة تستحق الثناء، فيما ثمنت النائبة صفاء الهاشم توجيهات صاحب السمو أمير البلاد الداعمة لجهود مواجهة (كورونا).

أما النائب محمد المطير فأعرب عن شكره للمواطنين والمقيمين على حسن التعاون لإنجاح الإجراءات الصحية، وثمن النائب د. عودة الرويعي التكاتف الشعبي لمواجهة هذا الوباء العالمي.

ودعا النائب رياض العدساني الحكومة إلى وضع خطة لإعادة الكويتيين من الخارج والاهتمام بالمخزون الغذائي وإعادة تأهيل الميزانية.

وقال النائب محمد الدلال «في الأزمات يجب مراعاة ودعم المتميزين لخدمة الشعب وأن نتجاوز عن بعض الأخطاء».

وأعرب النائب عمر الطبطبائي عن شكره لكل المتواجدين في الصفوف الأمامية قائلًا «كل الشكر لهؤلاء الأبطال وما شهدناه من جهود مثال حي لإدارة الأزمة».

واعتبر النائب د. خليل أبل أن المتواجدين في الخطوط الأمامية محاربون يستحقون الشكر، مطالبًا الجميع بتحمل مسؤولياته.

وأكد النائب يوسف الفضالة أن الكويت قوية بأبنائها في مواجهة الأزمات وأن الجميع في مركب واحد، فيما أشاد النائب د. محمد الحويلة بما قدمته الكويت في أزمة (كورونا) قائلًا إنه «عمل نموذجي يضرب به المثل في ظل انهيار بعض الأنظمة الصحية في دول العالم».

وثمن بدوره النائب عدنان عبد الصمد توجيهات القيادة السياسية، معربًا عن شكره لجهود رئيس الحكومة ورئيس مجلس الأمة.